مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

مدى الكرمل Mada al-Carmel
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
Arab Center for Applied Social Research

تقرير الرصد السياسيّ

أدبيّات العنصريّة

العدد 1، كانون الثاني/يناير 2016

إعداد: منار مخّول

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 11 .7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 868387 1 (961+)
فاكس 814193 1 (961+)
ipsbeirut@palestine-studies.org

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
شارع اللنبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 – 4 – (972+)
فاكس: 8525973 – 4 – (972+)
mada@mada-research.org

قائمة المحتويات

مقدّمة 3

سياسات عنصرية 3

1. اتفاقية مع الصندوق القوميّ اليهوديّ 3
2. تهجير عتّير–أمّ الحيران 4
3. ميزانيات مشروطة 6
4. أدبيّات العنصريّة في إسرائيل 9

- حظر رواية من منهاج التعليم وموضوع "اختلاط الأعراق" 9
- السماح بإصدار كتاب يحرّض على قتل الفلسطينيّين (تحت حجّة حريّة التعبير) 10
- كتاب مدنيّات لتعزيز يهوديّة إسرائيل 11

تشريعات عنصريّة 12

1. قانون "الولاء في الثقافة" 13
2. اقتراح قانون الجمعيّات 14
3. اقتراح قانون سحب الإقامة عن أي شخص يخون ولاءه لدولة إسرائيل، أو سحب مواطنة قريبه 15
4. اقتراح قانون لمنع استخدام مكبّرات الصوت في أماكن العبادة 16

العنصريّة في الشّارع الإسرائيلي 17

1. العنصريّة في الجامعات الإسرائيليّة 17
2. لا يوجد إرهاب يهوديّ! 18
3. بناء الفلسطينيّين مواطني إسرائيل في مدينة العفولة مرفوض 19

تلخيص 21

مقدّمة

مع بدء العام 2016، واستمرار موجة الاحتجاج الفلسطينيّة في الأراضي المحتلّة في العام 1967 ضد الاحتلال الإسرائيليّ، واستمرار القمع الإسرائيليّ، تستمر، بالتوازي، سياسات التمييز والعنصريّة ضد الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل على مستوياتها الشعبيّة والسياسيّة وبتجلّيات مختلفة: من تحريض، وكم أفواه، وحتى معارضة "اختلاط الأعراق"، حيث بات واضحًا، في السنوات الأخيرة، صعوبة الفصل بين العنصريّة وسياسات القمع ضد الفلسطينيّين أينما تواجدوا، في المناطق المحتلة عام 1967، وفي أراضي الـ48. ونجد أن الاختلاف عادة ما يكون في الأدوات المستعملة، وليس في الجوهر.

بغية رصد هذا النهج تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل، وتوضيحه، ونشره على أوسع نطاق ممكن، جاء هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يتابع المشروع تجليات العنصريّة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل في عدة محاور، منها السياسة العنصريّة الرسميّة وغير الرسميّة، والمباشرة وغير المباشرة؛ ومنها ما يسنّ من قوانين في الكنيست الإسرائيليّ، وتصريحات لقيادات سياسيّة ودينيّة إسرائيليّة ولنخب أكاديميّة وإعلاميّة؛ ومنها ما يتعلق بالعنصريّة اليوميّة الممارسة من قبل المجتمع الإسرائيليّ تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل. يتابع هذا التقرير، وهو الأول في هذا المشروع المشترك، أحداث شهر كانون الثاني/يناير 2016.

سياسات عنصرية

يتناول هذا القسم السياسات الحكوميّة، والقرارات السياسيّة العنصرية، المباشرة وغير المباشرة، تجاه المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل.

1. اتفاقية مع الصندوق القوميّ اليهوديّ

وُقّعت، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، اتفاقيّة شاملة ومفصّلة لتبادل الأراضي بين الحكومة الإسرائيليّة والصندوق القوميّ اليهوديّ، والتي يبادل، وفقها، الصندوق القوميّ اليهوديّ أراضي، بملكيّته،

مقابل أراضٍ تسلّمها له دائرة أراضي إسرائيل في النقب والجليل. وتقضي الاتفاقيّة أن تلتزم الحكومة الإسرائيليّة بإدارة الأراضي المنقولة "بشكلٍ يحفظ مبادئ الصندوق القوميّ الإسرائيليّ بما يتعلّق بملكيّة الأراضي". للوهلة الأولى، قد يبدو هذا الاتفاق اتفاقًا عاديًّا بين دولة ومؤسسة تعمل في إطارها. إلا أنّ قراءة معمّقة لهذا الاتفاق، توضّح أنّ بين سطوره يكمن ضرر وعنصريّة تجاه الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل. على سبيل المثال، جاء في رسالة بعثت بها المحاميّة سهاد بشارة، من مركز عدالة، والمحاميّة رغد جرايسي، من جمعيّة حقوق المواطن، إلى وزير الماليّة الإسرائيليّ ودائرة أراضي إسرائيل، والمستشار القضائيّ للحكومة الإسرائيليّة أنّ "الصندوق القوميّ اليهوديّ لطالما وضّح أنّ مبادئ عمله تمنع نقل ملكيّة الأراضي لغير اليهود. بالتالي، فإنّ عمل دائرة أراضي إسرائيل، وفقًا لهذه المبادئ، يتناقض، جوهريًا، مع واجب العمل بمساواةٍ في توزيع الموارد ودون تمييز عرقيّ".[1] أي أنّ هذا الاتفاق يمنع المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل من أيّة إمكانية لشراء أراضي دولة–دائرة أراضي إسرائيل، بهدف الحفاظ عليها بملكية الشعب اليهوديّ – ويعني هذا أنّ إمكانية امتلاك هذه الأراضي محدودة لليهود فقط.

2. تهجير عتّير–أمّ الحيران

سكن أهالي عتّير–أمّ الحيران، حتى النكبة، في منطقة وادي زبالة (اليوم جزء من الأراضي الزراعيّة التابعة لِـ"كيبوتس شوفال" الواقع في النقب). أمر القائد العسكريّ أبناء العشيرة، في أعقاب النكبة، بإخلاء أراضيهم والانتقال أولاً إلى منطقة "اللقية"، ومن ثمّ، سنة 1956، هُجّروا، للمرة الثانية، إلى موقعهم الحالي في منطقة وادي عتّير. لم تعترف إسرائيل بالقرية، وتواجه عتّير–أمّ الحيران خطر التهجير منذ سنة 2003، حيث

[1] عدالة. (2016). **عدالة وحقوق المواطن يطالبان بإلغاء اتفاقية تُلزم الحكومة الإسرائيليّة بمبدأ "الأراضي لليهود فقط"**. مستقاة، بتاريخ 12/2/2016، من: http://www.adalah.org/ar/content/view/8726 .

تخطّط إسرائيل لهدم القرية، وإقامة قرية يهوديّة باسم "حيران" على أنقاضها، وتوسيع "غابة يتير" (زرعها الصندوق القوميّ اليهوديّ) ومناطق المراعي على أراضي عتّير.[2]

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيليّة، في 17 كانون الثاني/يناير 2016، قرارها النهائيّ في قضيّة تهجير قرية عتّير–أمّ الحيران،[3] الذي يسمح بتهجير سكان القرية من الفلسطينيين البدو. وكان مركز عدالة قد طالب المحكمة بأن تُعيد البتّ بقرارها الصادر في أيّار/مايو 2015 أمام هيئة قضائيّة موسّعة. إنّ رفض المحكمة إعادة النظر بذلك القرار يعني، عمليًا، المصادقة على بدء إجراءات إخلاء القرية، وهدمها من أجل بناء بلدةٍ يهوديّة ومرعى للمواشي فوق ركام القرية الفلسطينيّة. في قرارها، رأت رئيسة المحكمة العليا أنّ هذه القضيّة "ليست غاية في الخصوصيّة ليتمّ البتّ بها مجدّداً".[4] يتعارض قرار المحكمة هذا مع اتفاقيات حقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصريّ (1965)؛ ويعني القرار، وفقا لهذا، شكلاً من أشكال التهجير القسريّ للسكّان.[5]

تأتي القضيّتان المذكورتان هنا (الاتفاقية مع الصندوق القوميّ اليهوديّ، وتهجير عتّير–أمّ الحيران) في سياق التهجير القسريّ للفلسطينيّين في منطقة النقب، ويلعب الصندوق القوميّ اليهوديّ ودائرة أراضي إسرائيل دورًا مركزيًّا فيه – يكمن في الاستيلاء على الأراضي بأدوات مختلفة، وتخصيصها للمصالح الصهيونيّة الحصريّة لليهود فقط، مثل بناء المستوطنات اليهوديّة أو بحجج التحريش، وهو ما يسمّى "الغسيل الأخضر" (greenwashing)، وهو مصطلح مشتّق من مفهوم "غسيل الأموال"، لكن يتمّ هنا إظهار

---

[2] عدالة. (2016). **قضيّة عتّير أمّ الحيران**. مستقاة، بتاريخ 12/2/2016، من: http://www.adalah.org/ar/content/view/9.

[3] عدالة. (2016). **المحكمة العليا ترفض إعادة النظر بقرار تهجير عتّير–أمّ الحيران**. مستقاة، بتاريخ 12/2/2016، من: http://www.adalah.org/ar/content/view/8730.

[4] قرار المحكمة بالكامل هنا: http://goo.gl/v5hNb8، تمّ الدخول إلى الموقع الإلكتروني بتاريخ 12/2/2016.

[5] بديل. (2016). **قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بتهجير قرية أمّ الحيران: يسلّط الضوء على تهجير الفلسطينيّين القسريّ المستمر على جانبي الخط الأخضر**. مستقاة، بتاريخ 12/2/2016، من: http://goo.gl/2IMIjk.

(أو تسويق) مصادرة الأراضي والتهجير القسريّ للفلسطينيّين للمراقب الخارجي على أنّهما يخدمان البيئة والطبيعة وما إلى ذلك.

3. ميزانيات مشروطة

قامت الحكومة الإسرائيليّة بإقرار خطة اقتصاديّة خصّصت بموجبها مبلغ 15 مليار شيكل (3.8 مليار دولار تقريباً) على مدار خمس سنوات لتطوير المجالس المحليّة الفلسطينيّة في إسرائيل. تمّ الترحيب بهذه المبادرة من قبل القائمة المشتركة[6] واللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة. إلا أنّ الحكومة الإسرائيليّة قامت بتجميد هذه الخطة بعد إقرارها نتيجة إقدام شاب فلسطيني، من بلدة عرعرة في منطقة المثلث، على القيام بعملية إطلاق نار في مقهى في تل–أبيب، قُتِل فيها شخصان؛ كما أضافت الحكومة شروطا سياسيّة على المجالس المحليّة الفلسطينيّة المعنية بالاستفادة من التمويل الحكوميّ.[7] منها ما يتعلق بتنفيذ مخطط الخدمة المدنيّة، والتعامل مع البناء غير المرخص. رُفضت هذه الشروط من قبل القيادات والسلطات المحليّة العربيّة. وجاء في بيان للجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 2016:

- "اعتبار خطة التطوير الخُماسيّة [...] بمثابة إنجاز هام، ويُبنى عليه مرحليًّا، لكنّه غير كافٍ، ولا يتجاوب بشكل كامل مع مطالب وحقوق المواطنين العرب [الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل] وسلطاتهم المحليّة، بحيث يبقّى امتحان الخطة والقرار الحكوميّ في التنفيذ الحقيقيّ، نَصًّا وروحًا، وفي الإطار الزمني المحدَّد".

---

[6] تمّ تشكيل القائمة المشتركة من قبل الأحزاب البرلمانيّة الممثّلة للفلسطينيّين في إسرائيل لخوض الانتخابات العامّة التي جرت في آذار 2015. لمزيد من التفاصيل عن تشكيل القائمة المشتركة، انظر عدد جدل 25 على الرابط التالي: http://goo.gl/9562hS، تمّ الدخول إلى الموقع الإلكتروني بتاريخ 2016/2/12.

[7] زينغر، روني. (2016، كانون الثاني). نتنياهو يؤخّر الخطّة الخماسيّة لدعم الوسط العربيّ: إلكين ولفين سيقررا مبادئ جديدة. **كلكاليست**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/4، من: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3677611,00.html.

- "اللجنة القطريّة ترفض كلّ أشكال التحريض العنصريّ والعُدوانيّ التي تجلّت عبر تصريحات رئيس الحكومة، وبعض الوزراء والمسؤولين الرّسميّين الإسرائيليّين، ضد الجماهير العربيّة وقياداتها، كما ترفض أي شكل من أشكال الشروط والاشتراط الرسميّ والحكوميّ لتنفيذ الخطة الخُماسيّة والقرارات الحكوميّة بهذا الصدد... وتقرّر توجيه رسالة إلى رئيس الحكومة في هذا الخصوص، تطالبه أيضًا بعقد جلسة عاجلة مع وفد من اللجنة القطريّة".[8]

في العاشر من كانون الثاني/يناير 2016، أي بعد 11 يومًا من إقرار الخطة الخماسيّة الحكوميّة (في 30 كانون الأوّل/ديسمبر 2015) لدعم وتطوير "جميع القرى العربيّة، والدرزيّة، والشركسيّة"، أقرّت الحكومة خطّة جديدة لدعم وتطوير "القرى الدرزيّة والشركسيّة"، أي تمّ الفصل ما بين برنامج البلدات العربيّة وبرنامج البلدات "الدرزيّة والشركسيّة". برّر رئيس الوزراء هذا التغيير في جلسة الحكومة بأن "البرنامج مخصّص لتقليص الفجوات، ودعم المجتمعات التي تخدم في الجيش، وترى نفسها جزءًا من الدولة".[9]

من جهة أخرى، وفي ظل الغموض حول حيثيات الميزانيّة النهائيّة، شكّك سامي الخبير الاقتصادي ميعاري بإمكانية تنفيذ الخطّة الخماسيّة حقًّا:

هذا البرنامج الحكوميّ ينطوي على علامات استفهام كبرى، ويحمل، في طيّاته، دواعي الشك، وفي جعبته كثيرًا من المغالطات التي تبرّر تشكيكنا في مدى صدقه ونجاعته وصلاحيته، ما يستدعي مناقشته وإبداء الرأي فيه بالاعتماد على المنطق والأدلّة والبراهين والمؤشرات [...] أما على المستوى العمليّ والمهنيّ، فلا شك في أن الحديث عن برنامج شموليّ يبدو هامًّا للوهلة الأُولى في اتجاه العلاج الأساسيّ، ولكنني أعتقدُ بأنّ هذه الخطة، في معظم مجالاتها، زاخرة بالثغرات،

[8] بيان للجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحلية العربية من تاريخ 2016/1/7.

[9] إلدار، عكيفا. (2016، كانون الثاني). بدون ولاء لا توجد مواطنة، نسخة نتنياهو. **ال–مونيتور**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/15، من: http://goo.gl/Nwab9Y.

ويكتنفها الغموض، وتخطئ الهدف في أحيان أُخرى [...] إنّ علامة استفهام كبرى تظل تحوم حول مصادر تمويله، فجميع بنود الخطة ومجالاتها المقترحة ممولة من خلال الميزانيّة الأساسيّة لكلّ مكتب حكوميّ، أي أنّ المبلغ الإضافي المستثمر في المجتمع العربيّ، من خلال الخطة المقترحة، لا يتعدّى 2.5 مليار شيكل (تقريباً) [0.63 مليار دولار تقريباً].[10]

ينضمّ إلى هذه التساؤلات الصحفي داني زاكين، من الإذاعة الإسرائيليّة العامة (ريشت بيت)، الذي أجرى تحقيقًا حول الخطة الخماسيّة، جاء في نتائجه أنّ "حجمها الإجمالي بما فيها الميزانيات القائمة أصلاً، بالكاد يصل إلى 1,26 مليار دولار (5 مليارات شيكل)، في حين أنّ الحكومة زعمت، بدايةً، أنّ الحجم الإجماليّ هو ثلاثة أضعاف: 15 مليار شيكل".[11] بالمجمل، لا تزال معالم هذه الخطة غير واضحة، بدءاً من مستوى القرار السياسيّ بتخصيص ميزانيات للقرى الفلسطينيّة في إسرائيل، ومن ثمّ على المستوى العمليّ: أي من أين ستأتي هذه الميزانيات، وكيف سيتم صرفها، ووفقا لأيّة شروط (هذه بدورها خاضعة أيضا لشروط سياسيّة ("الولاء")، ولشروط إداريّة–تنظيمية من داخل الوزارات المعنية).

[10] ميعاري، سامي. (2015, 31 كانون الأول). خطة الحكومة لتطوير المجتمع العربيّ: كلمة حق يراد بها باطل. **العرب**. مستقاة، بتاريخ 2016/2/5، من: http://www.alarab.com/Article/722768.

[11] مدار. (2016). **تحقيق الإذاعة الإسرائيليّة العامة: "الخطة الاقتصاديّة لدعم العرب" لا تضيف شيئا!**. مستقاة، بتاريخ 2016/2/12، من: http://goo.gl/vHfm12.

4. أدبيّات العنصريّة في إسرائيل

يبحث هذا القسم في ثلاثة كتب: في الأدب، والشريعة اليهودية، وتعليم المدنيات. توضّح هذه الكتب رسوخ التوجّهات العنصريّة تجاه الفلسطينيّين عامة، والفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل خاصة.

- **حظر رواية من منهاج التعليم وموضوع "اختلاط الأعراق"**

قرّرت وزارة المعارف الإسرائيليّة حظر رواية "جدار حي" من منهاج التعليم لطلاب الثانويّة اليهود، تحكي قصة حبّ بين شابة يهوديّة–إسرائيليّة وشاب فلسطينيّ. جاء تبرير رفض إدراج الرواية، وفقا للوزارة، لأنّ "العلاقات الحميميّة بين يهود وغير يهود تهدّد الهويّة المنفصلة".[12] وطرح تبرير رفض الرواية مفهوم "اختلاط الأعراق" المتداول في تاريخ اليهود، وهي اليوم النسخة الإسرائيليّة –المرادفة لمفهوم "الفصل العنصريّ".

برز من السجال الإسرائيليّ، الذي دار حول هذا الموضوع، توجّهات عنصريّة على مستويين: الأوّل، مضمون الرواية الذي يعارض علاقة يهود مع غير اليهود، وبهذه الحالة فلسطينيّين. وكما عبّرت عنه مؤلّفة الرواية، دوريت ربينيان: "إنّها لمن المفارقة أن يتمّ حظر رواية تعالج الرعب اليهوديّ من اختلاط الأعراق في الشرق الأوسط من نفس المنطلق [...] كبرت بطلة الرواية داخل الحدود المسموحة في المجتمع الإسرائيليّ، بين الأغلبيّة اليهوديّة، وبين الأقليّة العربيّة والجيران الفلسطينيّين. خيارها الصعب، أن تدير ظهرها للحب، هو خيار امرأة شابة، تشرّبت جيداً تيار الوعي الصهيونيّ المركزيّ".[13]

بمنأى عن إدراج أو عدم إدراج الرواية بمنهاج التعليم بالمفهوم البيروقراطيّ، التعليميّ، أو موضوع حريّة التعبير، فإنّ المستوى الثاني للتوجّهات العنصريّة هو الخطاب والتداول العام داخل المجتمع الإسرائيليّ

[12] كشتي، أور. (2015، كانون الأوّل). وزارة المعارف ترفض كتابا يصف علاقة غراميّة بين يهوديّة وعربيّ خوفًا من أن يشجّع اندماج الأعراق. **هآرتس**. مستقاة، بتاريخ 30/12/2015، من: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2810789.

[13] نفس المصدر.

وصنّاع القرار حول مفهوم "اختلاط الأعراق" كنقاش مهمّ ودائم يركّز على أهميّة الحفاظ على "نقاء العرق" اليهوديّ من غير اليهود – فلسطينيّين كانوا أم أبناء أيّ شعب آخر.[14] في مقابلة صحفية مع مؤلفة الكتاب، قالت: "عشنا في الشتات ألفي عام داخل شعوب ولغات مختلفة، وحافظنا، دائمًا على ، أن نبقى مختلفين حتى نتذكّر بأنّنا نختلف عن غير اليهود، حتى نتذكّر بأنّنا ممنوعون عليهم، وهم ممنوعون علينا".[15]

- **السماح بإصدار كتاب يحرّض على قتل الفلسطينيّين (تحت حجّة حريّة التعبير)**

سمحت المحكمة العليا الإسرائيليّة نشر كتاب "شريعة الملك"، الذي يحلّل قتل من هم من غير اليهود، حسب الشريعة اليهوديّة (هالاخاه). فعليًّا، رفضت المحكمة العليا، بقرارها هذا، إلزام المستشار القضائيّ للحكومة محاكمة مؤلفّي الكتاب الرابي يتسحاك شبيرا والرابي يوسف اليتسور.[16] تمّ نشر الكتاب في سنة 2009. لكن معنى قرار المحكمة العليا الأخير هو التغاضي عن عنصريّة واضحة في أعلى سلطة قضائيّة في إسرائيل. بكلمات أخرى، شرّعت المحكمة العليا قرار المستشار القضائيّ للحكومة بعدم محاكمة مؤلفيْ الكتاب. في تبرير قراره، قال القاضي روبنشتاين: "تشمل حرية التعبير أيضًا المقولات القاسية، والمزعجة، وأيضًا العنصريّة"، وأنّه "لا مجال للشكّ في توجّه المؤلفين العنصريّ؛ إنّما السؤال المطروح هنا لا يتعلّق بعنصريّة المؤلفين نفسهيما، إنما هل توّفرت فيه (الكتاب) شروط البند المتعلّق بالتحريض على العنصريّة، وهذا هو أساس الحيرة القضائيّة". ينصّ البند 144ب من قانون العقوبات على أنّ: "(أ) من ينشر شيئًا يهدف فيه للتحريض على العنصريّة، عقابه خمس سنوات سجن؛ (ب) بخصوص هذا البند لا يهم إذا أدّى النشر إلى العنصريّة فعلاً وإذا كان [مضمونه] صحيحًا أم لا". ويعرّف البند 144أ العنصريّة على أنّها: "ملاحقة،

[14] بار، روني. (2016، كانون الثاني). دوريت ربينيان تحافظ على نقاء العرق. **هآرتس**. مستقاة، بتاريخ 3/1/2016، من: http://www.haaretz.co.il/opinions/1.2813294.

[15] نفس المصدر.

[16] بار، روني. (2015، كانون الأوّل). المحكمة العليا: الملفات ضد مؤلفي "شريعة الملك" لن يفتحوا من جديد. **هآرتس**. مستقاة، بتاريخ 9/12/2015، من: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2795457.

إذلال، تحقير، تعبير عن عدوانيّة، عدائيّة أو عنف، أو التحريض على جمهور أو أجزاء من المجتمع، بناء على اللّون أو الانتماء لعرق أو من أصل قوميّ–إثنيّ".

- **كتاب مدنيّات لتعزيز يهوديّة إسرائيل**

عدّلت وزارة التعليم الإسرائيليّة كتاب المدنيّات لطلاب المدارس الثانوية في العام 2016. وتتميّز نسخة الكتاب الجديد بالمضامين العنصريّة واللا–ديمقراطيّة. النسخة الأخيرة تشدّد على كون إسرائيل دولة يهوديّة (وفي النقاش الإسرائيليّ الداخليّ، يأتي هذا على حساب الديمقراطيّة في ازدواجية الهويّة يهوديّة–وديمقراطيّة في الخطاب الصهيونيّ). ينعكس هذا في تحديد مواطنة الفلسطينيّين في إسرائيل في حقوق التعليم والصحة، وليس كمجموعة إثنيّة–قوميّة لها حقوق مساواة شاملة، ناهيك عن الحقوق الجماعيّة الفلسطينيّة بتقرير المصير: "الصيغة الجديدة من هذا الكتاب [...] تقوم على منظومة من المواد والمصطلحات المشتقة من الرؤية القوميّة–الإثنيّة اليهوديّة الضيّقة، وسط تجاهل تام لتشكيلة المواقف والآراء المختلفة في الحيز الإسرائيليّ العام وفي الأكاديميا، وخاصة المواقف والآراء المركزيّة بين الأقليّة العربيّة في إسرائيل. [...] ويقصر الكتاب حقوق الأقليّة القوميّة العربيّة في إسرائيل في مجاليّ التعليم والدين، بينما يُلاحَظ فيه جهد واضح لتفكيك الأقليّة العربيّة وتفتيتها إلى مجموعات طائفيّة: مسلمين، ومسيحيّين، ودروز".[17] هكذا، يأتي في الكتاب أنّ "حقوق الأقليات محدودة للخدمات، وأنّ لليهود، فقط، الحق بتقرير المصير". وأشار البروفسور أسعد غانم، الذي راجع المسوّدة، الى أنّ الكتاب يأتي برسالة واحدة مفادها: "لليهود وحدهم يوجد حق تاريخيّ [على فلسطين]، العرب [الفلسطينيون] هم زوّار فقط".[18]

---

[17] مدار. (2016، كانون الثاني). **المصادقة على كتاب جديد في "التربية المدنيّة" للمدارس الثانويّة: "يهوديّة" الدولة تطغى على "ديمقراطيّتها"!**. مستقاة، بتاريخ 5/1/2016، من: http://goo.gl/v2TtYh؛ انظر أيضًا: موقع جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل (2015، كانون الأوّل). **مشاكل وإشكاليات في كتاب المدنيّات الجديد**. مستقاة، بتاريخ 24/12/2016، من: http://www.acri.org.il/he/36684 .

[18] كشتي، أور. (2015، كانون الأوّل). المواطنة الجديدة: يهوديّة أكثر بكثير. **هآرتس**. مستقاة، بتاريخ 18/12/2016، من: http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2801357.

تشريعات عنصريّة

يأتي التضييق على حريّة التعبير في إسرائيل، من ضمن أمور أخرى، من خلال مفهوم الولاء للدولة. ينعكس هذا في اقتراح تعديل قانون الميزانية وقانون تمويل المؤسسات الثقافيّة والجمعيّات الحقوقيّة من خلال ضمان ولائها لإسرائيل، طبقا للمعايير الصهيونيّة التي تعكس عداءها لمفاهيم حقوق الإنسان وحرية التعبير. فاقتراحا القانونين ينبثقان من خطاب واحد – أحدهما يركّز على دعم المؤسسات من قبل الحكومة (اقتراح قانون "الولاء في الثقافة")، والآخر يركّز على دعم المؤسسات من قبل جهات دوليّة (اقتراح قانون "عملاء أجانب").

تأتي اقتراحات القوانين هذه في سياق محاولات إسرائيل التصدّي لحملة "مقاطعة إسرائيل" في العديد من دول العالم، كما تمّ التعبير عن ذلك في تقرير "التقييم الاستراتيجيّ لإسرائيل 2015–2016"، الصادر عن مركز دراسة الأمن القوميّ في جامعة تل– أبيب.[19] في الفصل المعنون "ظاهرة دحض شرعيّة إسرائيل – اتجاهات وإجراءات مضادة" اقترح المؤلفان بنينا شربيط باروخ وكوبي ميخائيل استراتيجيّة إسرائيليّة للردّ على حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات (BDS). تعكس هذه الاستراتيجيّة تعاملاً جديًّا ومباشراً مع كل انتقاد فكريّ ضد إسرائيل، وتشمل استراتيجية إيجابية–مبادرة، أي "الردّ على فعاليات أو مشاريع تدحض شرعيّة إسرائيل". والقصد، تلك التي لا يمكن تعطيلها مسبقًا؛ واستراتيجيّة وقائيّة، أي "تشويش ومنع مسبق لأي تشكيلات ضد إسرائيل، خطوات ضد القيّمين على الظاهرة، ومموليهم، والذين ينشرون رسالتهم [...] من أجل هذا، يجب بناء قدرات مخابراتيّة ملائمة، وتقوية التعاون مع جمعيّات، وفي الجامعات، وفي أماكن أخرى لهذا الهدف؛ رد بنيوي: العمل الفاعل للتأثير المسبق على وعي جماهير مختلفة، حتى نمنع تأثير دحض شرعيّة إسرائيل [...] كما تتوجب ردّة فعل أكاديميّة لكي توازن

[19] شربيط باروخ، بنينا وميخائيل، كوبي. (2016، كانون الثاني). "ظاهرة دحض شرعيّة إسرائيل – اتجاهات واستجابات" في بروم، شلومو وكورتس، عنات (محررين) **التقييم الاستراتيجي لإسرائيل 2015–2016**. المركز لدراسة الأمن القومي: ص. 80:
http://heb.inss.org.il/index.aspx?id=4354&articleid=11267، تمّ الدخول إلى الموقع الإلكتروني بتاريخ 12/2/2016.

الكمّ الهائل من المواد التي تكتب وتعلّم ضد إسرائيل – يشمل هذا نشر أبحاث، والتأثير على مواد القراءة في المسارات، وخلق مسارات وبرامج بحثية، ودعم باحثين ومحاضرين يدعمون إسرائيل، وما إلى ذلك؛ استجابة بنّاءة: تعريف أو إطلاع الجماهير المختلفة على الإسهام الإسرائيلي المقدّم لمجتمعات الشرق الأوسط والعالم، كنقيض لتصوير الفصل العنصري، والعنصرية، والاستعمار، وما إلى ذلك". يعكس هذا التوجّه اللا–ديمقراطيّ والعسكريّ الطابع والوعي والأدوات التي تجندها إسرائيل للتعامل مع كلّ من ينتقد سياسات إسرائيل، حتى ولو كان ذلك من خلال نضال سلميّ، كما هو حال حركة المقاطعة، وكما هو حال المؤسسات والجمعيّات الثقافيّة والحقوقيّة الفلسطينيّة (وغيرها) في إسرائيل.

1. قانون "الولاء في الثقافة"

في سياق ترشيح الفيلم الفلسطينيّ "السلام عليك يا مريم" لجائزة الأوسكار،[20] قدّمت وزيرة الثقافة ميري ريجف مبادرة لاقتراح قانون يشترط تمويل المؤسسات الثقافيّة في ضوء تقييم "وطنيّة" مضامين العروض. علماً بأنّ الفيلم من إنتاج فرنسيّ–ألمانيّ–فلسطينيّ مشترك، ومن إخراج الفلسطينيّ باسل خليل، ابن مدينة الناصرة (بمشاركة ممثلين فلسطينيّين مواطني إسرائيل، بالإضافة لممثلين يهود–إسرائيليّين)، وعليه، سيتم وفقًا لاقتراح ريجف، منع تمويل أيّة مؤسسة تعارض المعايير في قانون الميزانيّة، وسيتمّ منع تمويل مؤسسات "تنفي كون إسرائيل دولة يهوديةّ وديمقراطيةّ، وتحرّض على العنصريّة والعنف والإرهاب، وتدعم الكفاح المسلّح لدولة معادية أو منظّمة إرهابيّة ضد إسرائيل".[21] بالإضافة إلى ذلك، يشمل اقتراح القانون منع التمويل عن مؤسسات لا تحتفل بـ"عيد الاستقلال" أو عمّن يعتبره يوم حداد. يعني هذا، بشكل غير مباشر، المؤسسات الفلسطينيّة في إسرائيل، التي لا تعتبر إعلان الدولة يوم عيد.[22] يأتي اقتراح القانون هذا على نسق ما يعرف بـ"قانون النكبة"، الذي يحجب التمويل عن كلّ مؤسسة تحيي ذكرى استقلال

[20] العربي الجديد. (2016، كانون الثاني). **الفيلم الفلسطيني "السلام عليك يا مريم" ينافس على الأوسكار**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/27، من: http://goo.gl/YjpTBe.

[21] nrg. (2016، كانون الثاني). **ريجف: وزارة المعارف كانت صرّافًا آليًّا. ليس عندي**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/27، من: http://goo.gl/PlPtQy .

[22] المصدر نفسه.

إسرائيل كيوم حزن، ويضيّق على حريّة التعبير إلى نطاق الهوامش المقبولة حسب الخطاب الصهيونيّ–الإسرائيليّ.[23] طرح موقع واينت استطلاعًا للرأي بين قرّائه حول مشروع تعديل القانون هذا، حيث دعم 58٪ من المشاركين (39832) تعديل القانون.[24] في ردّ على اقتراح القانون، أكدت المحاميّة سوسن زهر، من مركز عدالة، في رسالة بعثتها إلى رئيس لجنة المعارف في الكنيست، "أنّ اقتراح القانون الجديد، ورغم أنّه يشكّل ضربةً لكلّ المؤسسات الثقافيّة في إسرائيل، فإنّه يشكّل أيضًا استهدافًا خطيرًا للمؤسسات الثقافيّة والفنيّة للمجتمع العربيّ، ويسعى لأسرلتها، وحرمانها من هويّتها الثقافيّة الفلسطينيّة".[25]

2. اقتراح قانون الجمعيّات

يقضي اقتراح قانون الجمعيّات كشف مصادر التمويل الأجنبيّة للجمعيّات المسجّلة في إسرائيل، ووجوب استعمال علامة مميّزة في منشورات الجمعيّات تعرّف أنّ تمويل الجمعيّة هو من جهات غير إسرائيليّة. بدءًا من اللغة المستخدمة فيه، يعرّف اقتراح القانون الجمعيّات التي تتلقى تمويلاً خارجيًّا أو من مؤسسات دوليّة بأنّها "عميل أجنبيّ"، وبالخطاب الإسرائيليّ يعني هذا العمالة والتجسس. وكما جاء في اقتراح قانون تعريف "تعهّد أجنبيّ" بأنّه "تعهّد طرف إسرائيليّ [مواطن أو مؤسّسة مسجّلة في إسرائيل] بتنفيذ مهمّات بهدف دعم مصالح كيان سياسيّ أجنبيّ [foreign]، أو تلك الموجّهة لغير المواطنين أو السّكان الإسرائيليّين، بشكل مباشر أو غير مباشر، والمشروط [التعهّد] لتلقّي الأموال من كيان أجنبيّ".[26] بالإضافة إلى هذا، شمل اقتراح القانون أنّه على من يعمل في الجمعيّات الحقوقيّة أن يعلق شارة تعريفيّة رسميّة، تظهر كونه يتلقى تمويلاً أجنبيًّا، وهي بمثابة "وصمة عار" وشارة خيانة.

---

[23] للمزيد، انظر تقرير الرصد السياسيّ نيسان– حزيران 2011. مدى الكرمل. : http://mada-research.org/en/files/PMR/PMR14/pmr-14-arb.pdf، تمّ الدخول إلى الموقع الإلكتروني بتاريخ 12/2/2016.

[24] أزولاي، موران. (2016، كانون الثاني). **صوّتوا: ما رأيكم بقانون الولاء؟**. موقع ynet.co.il. مستقاة بتاريخ 27/1/2016، من: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4758260,00.html.

[25] عدالة. (2016). **عدالة يطالب بإحباط اقتراح قانون "الأسرلة الثقافيّة" الذي قدّمته ريغيف**. مستقاة، بتاريخ 12/2/2016، من: http://www.adalah.org/ar/content/view/8734.

[26] اقتراح قانون عملاء أجانب، 2015 – ف/1730/20: الرابط: https://goo.gl/ynIwmT

بكلمات أخرى، يهدف القانون إلى تجريم أيّة نشاطات ثقافيّة أو حقوقيّة أو مرافعة ناقدة للعنصريّة الإسرائيليّة ومنتقدة للسياسات والممارسات الإسرائيليّة، حتى ولو كانت مبنية على القانون الدوليّ ومبادئ حقوق الإنسان. على جميع المؤسسات، إذاً، التماهي مع مواقف الحكومة وسياساتها. كما جاء في مواد تفسير اقتراح القانون، "تعمل في دولة إسرائيل العشرات من الجمعيّات التي تتلقى تمويلاً من كيانات سياسيّة أجنبيّة مقابل تعهّد الجمعيّات دعم مصالح الكيانات السياسيّة، أو من هم ليسوا مواطني إسرائيل. جزء [من الجمعيات] يمثّل، بشكل واضح، مصالح أجنبيّة، لا تتماشى مع المصالح الإسرائيليّة".[27] يعني هذا، من ناحية المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، كمّ الأفواه، وتضييق حريّة التعبير وحريّة التنظيم والممارسة الديمقراطيّة من خلال صبغ المؤسسات الفلسطينيّة الحقوقيّة بالعمالة والتعامل مع جهات معادية لإسرائيل.

3. اقتراح قانون سحب الإقامة عن أي شخص يخون ولاءه لدولة إسرائيل، أو سحب مواطنة قريبه

اقترح عضو الكنيست أورن أساف حازان تعديلاً على قانون الدخول لإسرائيل، يخوّل، وفقه، وزير الداخليّة سحب إقامة شخص أدين بخيانة دولة إسرائيل، سحب إقامته هو أو أقاربه. في مادة تفسير اقتراح القانون (اقتراح قانون الدخول إلى إسرائيل (تعديل – سحب الإقامة لشخص خان دولة إسرائيل أو سحب إقامة قريبه)، 2016)، كتب حازان: "تعطي التعديلات المقترحة لوزير الداخليّة الحق في سحب تأشيرة الإقامة الدائمة لمخربين وأبناء عائلاتهم، مما سيعني أيضًا حرمانهم من حقوقهم كمقيمين في الدولة، من خلال قانون التأمين الوطنيّ وقوانين أخرى. حيث لا يوجد أيّ منطق لتقديم حقوق متساوية للسكّان الذين يعملون ضد الدولة، والسماح لهم بالاستمتاع بالخدمات الاجتماعيّة المرافقة للإقامة في إسرائيل".[28] اقتراح التعديل هذا هو بمثابة عقاب جماعيّ، حيث تتمّ معاقبة أفراد أسرة من تمّت إدانته، ممّا يفتح

[27] المصدر نفسه.

[28] اقتراح قانون الدخول إلى إسرائيل (تعديل – سحب الإقامة لشخص خان دولة إسرائيل أو سحب إقامة قريبه)، 2016 – ف/2463/20.

المجال، على سبيل المثال لا الحصر، لتهجير جماعيّ لسكّان القدس الفلسطينيّين – الهدف الأساسي من اقتراح التعديل هذا. يأتي هذا القانون في سياق جملة من قوانين إسرائيليّة تشرّع العقاب الجماعيّ ضد الفلسطينيّين، منها قانون هدم منازل فلسطينيّين قاموا بعمليّات ضد إسرائيليّين، والمنافي للقانون الدوليّ.

4. اقتراح قانون لمنع استخدام مكبّرات الصوت في أماكن العبادة

قامت مجموعة من أعضاء الكنيست بتقديم اقتراح قانون يستهدف أصوات الآذان في المساجد بحجة الإزعاج.[29] جاء في مادة تفسير اقتراح القانون (اقتراح قانون لمنع الأذى البيئيّ (تعديل –منع استعمال المكبّرات الصوتيّة في بيوت العبادة)، 2015): "يعاني مئات الآلاف من المواطنين في الجليل، والنقب، والقدس، وتل–أبيب، ويافا، وأماكن أخرى في وسط البلاد بشكل دائم ويومي من الضجيج الصادر عن نداء الآذان في المساجد. تنتج هذه الضجة جرّاء استخدام مكبّرات الصوت، التي تزعج المواطنين عدّة مرّات في اليوم، بما فيها في ساعات الصباح المبكّرة، وفي الليل. يأتي اقتراح القانون برؤية ليس لحرية العبادة وفقها أن تضر بمستوى الحياة، ويقترح منع استخدام مكبّرات الصوت في دور العبادة لدعوة المصلّين، أو لنشر رسائل دينيّة أو قوميّة، أو في بعض الأحيان رسائل تحريض". تجدر الإشارة إلى نقطتين أساسيّتين في هذا الاقتباس: الأولى، أنّ اقتراح القانون لا يجيء بأيّة أدلّة بخصوص معاناة "مئات الآلاف من المواطنين" من الآذان، وهو شيء مشكوك في صحّته، خصوصًا وأنّ الأغلبيّة الساحقة من هؤلاء المواطنين ليسوا يهودًا، حيث يعيش الفلسطينيّون–المسلمون في قرى منفصلة في أغلب الأحيان؛ الثانية، أنّ هناك محاولة للربط بين استخدام مكبّرات الصوت للدعوة للصلاة والتحريض على العنف، ووضعهما في سياق واحد، وهو ما يعكس العنصريّة المتجذّرة في الوعي الإسرائيليّ ضد المسلمين. وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد عبّر عن رأي مشابه بخصوص "ضجّة الآذان التي يعاني منها المواطنون" خلال اجتماع مع

[29] اقتراح قانون لمنع الأذى البيئيّ (تعديل –منع استعمال المكبّرات الصوتيّة ببيوت العبادة)، 2015 – ف/2346/20.

قائمة حزب التكتّل في 11 كانون الثاني/يناير 2016.[30]

العنصريّة في الشّارع الإسرائيلي

تنعكس العنصريّة الإسرائيليّة ضد الفلسطينيّين، والآخذة بالتفاقم مع مرور الزمن، على جميع المستويات – الخاصّة والعامّة، الفرديّة والمؤسساتيّة. نجمع هنا نماذج من تجلّيات هذه العنصريّة لنلقي الضوء على اتّساع تفشّيها كمًّا ونوعًا. على المستوى الشعبي، منع مسافرون يهود–إسرائيليون، في 4 كانون الثاني/يناير 2016، إقلاع طائرة من اليونان، متوجّهة إلى مطار تل أبيب إلى أن تمّ إنزال مواطنين فلسطينيين عن متنها. لقد أدى ضغط المسافرين الإسرائيليّين إلى فحص وثائق وحقائب الفلسطينيّين مرّة أخرى، وإلى استدعاء الشرطة المحليّة، وتأخير الطائرة لمدة ساعة ونصف الساعة. وحتى بعد التحقيق المفصّل الثاني هذا، لم يقبل المسافرون الإسرائيليّون بوجود الفلسطينيّين في الرحلة، وقبل المسافرون الفلسطينيّون عرض شركة الطيران اليونانيّة البقاء في أثينا ليلة إضافيّة، والسفر في اليوم التالي.[31]

1. العنصريّة في الجامعات الإسرائيليّة

تتجلّى العنصريّة في الوسط الأكاديمي الإسرائيليّ ضد الفلسطينيّين في إسرائيل في حالتين منفصلتين عكستا التضييق على حريّة الرأي والتعبير في الجامعات الإسرائيليّة لما هو مسموح داخل نطاق الخطاب الإسرائيليّ. في الحالة الأوّلى، أصدرت لجنة الطاعة في جامعة حيفا، بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2016، أحكامًا على طلاب فلسطينيّين مواطني إسرائيل (موران أبو عطا، وجول إلياس، ومعتصم زيدان)، بسبب تصدّيهم لمحاضرة قدّمها المصريّ عمر سالم في كانون الأوّل/ديسمبر 2015، اعتبرها الطلاّب شكلاً

---

[30] جيبور، أساف. (2016، كانون الثاني). **"الآذان ليس ضجّة، نتنياهو يعلن الحرب"**. nrg.co.il. مستقاة، بتاريخ 15/1/2016، من: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/748/689.html.

[31] روزنبرغ، رينا. (2016، كانون الثاني). **عربيّان–إسرائيليّان أُنزلا من طائرة إثر مطالبة مسافرين يهود**. هآرتس. مستقاة، بتاريخ 5/1/2016، من: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2815166.

من أشكال التطبيع مع إسرائيل. تم الحكم على الطالب جول إلياس بـ "100 ساعة 'عمل لصالح الجمهور'، ومنع من الاشتراك بأيّة فعاليّة مدة 60 يومًا، وفي حال ارتكابه مخالفة أخرى، فسيتمّ إبعاده لمدة سنة كاملة عن الجامعة. وكذلك أصدرت لجنة الطاعة أحكامًا على موران أبو عطا ومعتصم زيدان، تلزمهما بـ'العمل لصالح الجمهور' مدة 50 ساعة، ومنعتهما من الاشتراك بفعاليات مدة 60 يومًا، واشترطت إبعادهما فصلاً دراسيًا كاملاً في حال ارتكابهما أية مخالفة". وفقًا لتقرير موقع 'عرب 48'، قالت موران أبو عطا، سكرتيرة كتلة التجمّع الطلابيّ في جامعة حيفا: 'نحن نرى مناهضة التطبيع مع إسرائيل موقفًا مبدئيًا، ولن نعتذر عمّا نراه صحيحًا. واجبنا يقتضي التصدّي للتطبيع، ونملك كامل الحق في التعبير عن آرائنا'. وأضافت أبو عطا: "جامعة حيفا هي نموذج مصغّر من المؤسّسة الإسرائيليّة، وتنفّذ سياساتها العنصريّة ضد العرب".[32] في الحالة الثانية، منعت إدارة جامعة تل-أبيب عضو المكتب السياسيّ للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ مراد حداد من إلقاء كلمة في أمسية طلابيّة كان من المفروض أن تتطرّق إلى المداهمات التعسفيّة لغرف الطلاب الفلسطينيّين في الجامعة في أعقاب عمليّة إطلاق النار في تل أبيب.[33]

2. لا يوجد إرهاب يهوديّ!

على المستوى السياسي، نشر عضو الكنيست من "البيت اليهوديّ" بتسالئل سموتريتش مقالا بعنوان "تدفيع الثمن [تاج محير] ليست إرهابا"،[34] يمكن تصنيف الإرهاب وفقاً له بأنّه "العنف الذي يستخدمه العدو ضدّنا، وفقط هو [الإرهاب] يستوجب خطوات صارمة [...] أي شيء آخر هو بمثابة جريمة خطيرة، جريمة

[32] حيدر، رامي. (2016، كانون الثاني). جامعة حيفا تعاقب 3 نشطاء سياسيّين. **عرب48**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/18، من: http://goo.gl/btJic1.

[33] عرب48 (2016، كانون الثاني). **جامعة تل أبيب تمنع حداد من إلقاء كلمة بأمسية للتجمع الطلابي**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/14، من: goo.gl/WEcPzm.

[34] سموتريتش، بتسالئل. (2015، كانون الأوّل). "تدفيع الثمن [تاج محير] ليست إرهابًا. نقطة". **عروتس 7**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/12، من: http://www.inn.co.il/Articles/Article.aspx/14265.

نكراء، جريمة عنصريّة، لكن ليس إرهابًا [...] جريمة القتل في دوما ليست إرهابًا. نقطة".[35] بينما يرى سموتريتش أنّه لا يوجد إرهاب يهوديّ، حمّل رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو الفلسطينيّين مواطني إسرائيل مسؤوليّة عمليّة إطلاق النّار التي قام بها الفلسطينيّ نشأت ملحم من الطيرة: "لن أقبل حالة وجود دولتين في إسرائيل [...] دولة قانون لأغلب المواطنين، ودولة داخل دولة لجزء من المواطنين، في مكتنف–جيب نعدم فيه تطبيق القانون – وفيه تحريض إسلاميّ، ويتواجد فيه السلاح بكميّات كبيرة".[36] أضاف نتنياهو: "يوجد ضمن مواطني إسرائيل المسلمين الكثيرون الذين يعبّرون عن رفضهم للعنف، ويتمنّون أن يكون هناك تطبيق للقانون في قراهم. لكن، جميعنا نعلم أنّه يوجد تحريض شرس داخل المجتمع المسلم من قبل الإسلام المتطرّف ضد دولة إسرائيل. نعمل بحزم ضد هذا التحريض، كما فعلنا مع تجريم الحركة الإسلاميّة الشماليّة والمرابطين".[37]

3. بناء الفلسطينيّين مواطني إسرائيل في مدينة العفولة مرفوض

لا يمكن المبالغة بأهميّة الأرض في الصراع الصهيونيّ–الفلسطينيّ، فالسيطرة على الحيّز هي المركّب الأساس في تنفيذ المشروع الصهيونيّ في فلسطين. يستمر هذا الصراع حتى اليوم في جميع أنحاء فلسطين التاريخيّة، لا سيما داخل الخط الأخضر. وتتطوّر التشريعات التي تخدم المشروع الصهيونيّ، وتتطوّر تجلّيات هذه الأيديولوجيا في المجتمع اليهوديّ–الإسرائيليّ في ظل تطوّر الصراع الصهيونيّ–الفلسطينيّ. سنطرح هنا آخر انعكاسات هذا الموضوع في المجتمع والسياسات الإسرائيليّة على حد سواء.

أعلنت بلدية مدينة العفولة (الواقعة في مرج ابن عامر، جنوبي مدينة الناصرة الفلسطينيّة)، في شباط/فبراير 2015، عن مناقصة لبيع قسائم (أراضي) عمار في حيّ سكنيّ جديد في المدينة. في كانون

[35] سموتريتش، بتسالئل (2015، كانون الأوّل). "تدفيع الثمن [تاج محير] ليست إرهابًا". **عروتس 7**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/10، من: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/311721.

[36] ليئور، إيلان. (2016، كانون الثاني). نتنياهو في موقع العملية: لن أقبل حالة وجود دولتين في إسرائيل؛ الذي يريد أن يكون مواطنًا – يجب أن يكون بشكل كامل. **هآرتس**. مستقاة، بتاريخ 2016/1/2، من: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2812654.

[37] المصدر السابق.

الأول/ديسمبر 2015، أعلنت نتائج المناقصة، واتضح أن الفائزين في المناقصة لـ 48 قسيمة بناء كانوا من المواطنين الفلسطينيين. أثار فوز المواطنين الفلسطينيين في المناقصات سخط سكان مدينة العفولة (غالبيتهم العظمى من اليهود). بعد إعلان النتائج تظاهر العشرات من سكان المدينة ضد فوز العائلات الفلسطينيّة، والسماح لهم بالبناء فيها. ومن بين الشعارات التي تردّدت كان: "اليوم "عفولة الشابّة" [اسم الحارة الجديدة] والعفولة العليا – غداً كلّ العفولة، وبعد غد كلّ البلاد! لن نتنازل عن إسرائيل".[38] وقالت مشاركة في المظاهرة "يزعجنا الأمر، نحن سكان العفولة، لأنّه لم تفز عائلة واحدة فقط بالمناقصة، إنّما نتحدّث عن 48 قسيمة، التي ستقيم قرية عربية داخل العفولة، قرية ستغيّر طابع المدينة بشكل جذريّ دون أن يشاورنا أحد. في الواقع، يؤسّسون بالعفولة مدينة مختلطة بدون نقاش أو مشاركة السّكان..."."[39] وقالت ناشطة ضد المناقصة من سكان العفولة: "غداً سوف يتعلّمون هنا، وسيصبح اختلاط أعراق بيننا".[40] تعكس هذه الاقتباسات مفهومين أساسيّين في التعامل الإسرائيليّ مع الوجود الفلسطينيّ: الأوّل، هو وجوب سيطرة وملكيّة يهوديّة حصريّة على الأرض؛ والثاني، مبدأ الفصل بين الفلسطينيّين واليهود–الإسرائيليّين. وكما رأينا في موضوع رفض الرواية من منهاج التعليم، يتجلى رفض الاختلاط والحفاظ على فضاء يهوديّ "نقي" أيضًا في مجال التخطيط والبناء.

[38] شبيغل، نوعا. (2015، كانون الأوّل). متظاهرون بالعفولة حاولوا الاعتداء على رئيس البلدية في أعقاب فوز عرب بمناقصة بناء. **هآرتس**. مستقاة، بتاريخ 6/12/2015، من: http://www.haaretz.co.il/news/local/.premium-1.2792553.

[39] كراوس، يأير. (2015، كانون الأوّل). احتجاج بالعفولة: لا نقبل قرية عربيّة بالمدينة. **nrg.co.il**. مستقاة، بتاريخ 6/12/2015، من: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/741/446.html.

[40] ليفي، الي. (2015، تشرين الثاني). حارة النزاع: يهود ضد سكن عرب في حي بالعفولة. **nana10.co.il**. مستقاة، بتاريخ 29/11/2015، من: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1161119.

تلخيص

تكرّر، في هذا التقرير، موضوع مزدوج ومكمّل في العنصريّة الصهيونيّة–الإسرائيليّة ضد الفلسطينيين، تجلّى على مستويات عديدة: التعزيز والمحو. القصد هنا هو تعزيز الصهيونيّة، مشروعها، وركائزها مقابل محو الفلسطينيّ، حيّزًا، وهويةً، وثقافةً، وحرية تعبير – ازدواجية تتلّخص في الفصل العنصريّ، وطهارة العرق اليهوديّ.

تأتي السيطرة على الأرض كأولى ركائز الاستعمار الصهيونيّ في فلسطين. كما جاء في الأمثلة أعلاه، فإنّ التعنّت الإسرائيليّ بخصوص ملكيّة الأرض والحيّز يأتي لخدمة الفصل العنصريّ المادّي والثقافيّ والحضاريّ، والذي يعني أيضا محو الفلسطينيّين المادّيّ (عتّير وأمّ الحيران والعفولة في الأمثلة المذكورة أعلاه)، والثقافيّ، والهوياتيّ (قانون الجمعيّات وقانون مكبّرات الصوت). تأتي الخطة الخماسيّة في هذا السياق، حيث يكون اشتراط الميزانيات وتطوير البنى التحتيّة بالولاء للدولة – أي تقويض الهويّة الفلسطينيّة كهويّة قوميّة وثقافيّة، وإخضاعها لشروط الصهيونيّة، وهو الحال تمامًا في كتاب تدريس المدنيّات الجديد، الذي يمحو الحق الفلسطينيّ الأصلانيّ على فلسطين، ويدرج الفلسطينيّين كزوّار في بلادهم.